

يناير 2026

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

صمود النمو العالمي على الرغم من حالة عدم اليقين...

في أحدث تقاريره الصادرة تحت عنوان آفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نمواً بنسبة 3.3 في المائة للعام 2026 وبنسبة 3.2 في المائة للعام 2027، مما يعكس مراجعة تصاعدية قدرها 20 نقطة أساس لتوقعات العام 2026، في حين أبقي على توقعاته للعام 2027 دون تغيير مقارنة بالتقديرات الصادرة في تقرير أكتوبر 2025. ووفقاً للصندوق، يتوقع أن يظل نمو الاقتصاد العالمي مستقراً، في حين يتوقع أن يظل زخم التكنولوجيا يعوض جزءاً من تباطؤ القطاعات الأخرى. وفي المقابل، من المرجح أن تشكل الرسوم الجمركية وحالة عدم اليقين ضغوطاً على النشاط الاقتصادي، إلا أن تأثيرها يتوقع أن يتراجع تدريجياً خلال عامي 2026 و2027.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن نمو الاقتصاد العالمي ما يزال يتمتع بدرجة ملحوظة من المرونة، على الرغم من الاضطرابات التجارية الشديدة التي تقودها الولايات المتحدة وارتفاع مستويات عدم اليقين، مع تركيز معظم التحسن في كل من الولايات المتحدة والصين. ويتوقع أن يساهم هذا المسار المستقر في موازنة الضغوط الناجمة عن السياسات التجارية، بدعم من الاستثمارات القوية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، خاصة في أميركا الشمالية وآسيا، إلى جانب الدعم المالي والنقدي، وتيسير الأوضاع المالية، ومرونة القطاع الخاص العالية. وعلى صعيد التطورات السلبية، حذر الصندوق من أن إعادة تقييم آفاق الإنتاجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات، وتحفز عمليات التصحيح في الأسواق المالية، وتحد من ثروات الأسر. كما أن تجدد التوترات التجارية أو تصاعد النزاعات الجيوسياسية قد يربك الأسواق، ويعطل سلاسل الإمدادات، ويؤثر على أسعار السلع الأساسية.

المناطق / البلد		توقعات يناير 2026				مراجعات من أكتوبر 2025
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		2024	2025	توقعات 2026	توقعات 2027	توقعات 2027
الناتج العالمي		3.3%	3.3%	3.3%	3.2%	0.0%
الاقتصادات المتقدمة		1.8%	1.7%	1.8%	1.7%	0.0%
الولايات المتحدة الأمريكية		2.8%	2.1%	2.4%	2.0%	-0.1%
منطقة اليورو		0.9%	1.4%	1.3%	1.4%	0.0%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية		4.3%	4.4%	4.2%	4.1%	-0.1%
الصين		5.0%	5.0%	4.5%	4.0%	-0.2%
الهند		6.5%	7.3%	6.4%	6.4%	0.0%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		2.2%	3.4%	3.9%	4.0%	0.3%
المملكة العربية السعودية		2.6%	4.3%	4.5%	3.6%	0.4%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى		4.1%	4.4%	4.6%	4.6%	0.1%
حجم التجارة		2024	2025	توقعات 2026	توقعات 2027	توقعات 2027
حجم التجارة العالمية		3.6%	4.1%	2.6%	3.1%	0.0%
الاقتصادات المتقدمة		2.0%	3.0%	1.9%	2.4%	0.2%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية		6.3%	5.7%	3.6%	4.4%	0.0%
أسعار المستهلك		2024	2025	توقعات 2026	توقعات 2027	توقعات 2027
الاقتصادات المتقدمة		2.6%	2.5%	2.2%	2.1%	0.0%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية		7.9%	5.2%	4.8%	4.3%	0.1%

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير يناير 2026

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تباطأت وتيرة النمو العالمي في الربع الثالث من العام 2025 إلى معدل سنوي بلغ 2.4 في المائة، أي أعلى من التوقعات، مع تعويض المكاسب المسجلة في بعض الاقتصادات للتباطؤ الذي شهدته اقتصادات أخرى. ففي فرنسا، تسارعت وتيرة النمو إلى نسبة 2.2 في المائة بدعم من انتعاش صادرات قطاع الصناعات الجوية، في حين ظل الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا مستقرًا دون تغيير يذكر، نتيجة لتراجع الصادرات. أما اليابان، فقد سجلت انكماشاً بنسبة 2.3 في المائة، عوضه جزئياً تحسن الاستهلاك، في ظل ضعف الاستثمارات المحلية والصادرات. وفي الصين، تباطأ النمو إلى نسبة 2.4 في المائة، إذ قابل مرونة الصادرات ضعف الطلب المحلي. وفي الولايات المتحدة، تسارعت وتيرة النمو إلى نسبة 4.3 في المائة، بدعم من الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، التي أضافت بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام، وساعدت على تعويض الأثر السلبي لإغلاق الحكومة في الربع الرابع من العام. كما ساهمت الاستثمارات التكنولوجية في دعم النشاط الاقتصادي في كلا من إسبانيا والمملكة المتحدة، وإن كان ذلك بوتيرة أقل مقارنة بالولايات المتحدة.

الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية

تم رفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة للعام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 1.8 في المائة مقارنة بتوقعات أكتوبر 2025، في حين أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته للعام 2027 دون تغيير عند نسبة 1.7 في المائة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فمن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.4 في المائة في العام 2026 و2.0 في المائة في العام 2027. وبالمقارنة مع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025، يعكس ذلك مراجعة تصاعدية بمقدار 30 نقطة أساس لتوقعات العام 2026، مقابل خفض هامشي بمقدار 10 نقاط أساس لتوقعات العام 2027. ويعزى تحسن آفاق العام 2026 إلى الأداء الأقوى من المتوقع للنمو خلال الربع الثالث من العام 2025، إلى جانب تعافي النشاط الاقتصادي في مطلع العام 2026 عقب انتهاء إغلاق الحكومة الفيدرالية. ومن المتوقع أن يظل النمو قوياً في العام 2027، بموجب مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (One Big Beautiful Bill Act) لسنة 2025. من جهة أخرى، تشير التوقعات إلى تراجع الزخم المدفوع بالتكنولوجيا وإن كان سيظل يوازن تراجع الاستهلاك وانخفاض الهجرة.

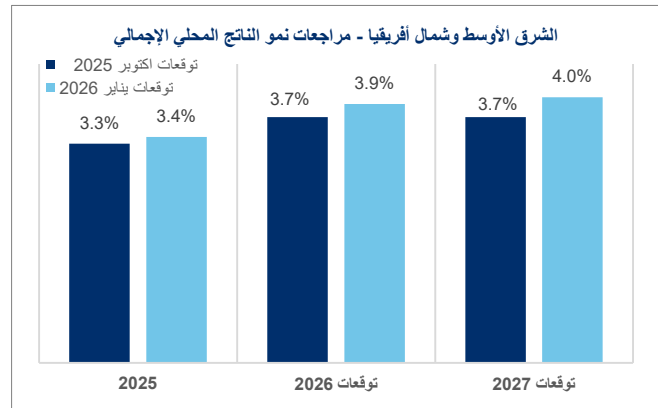
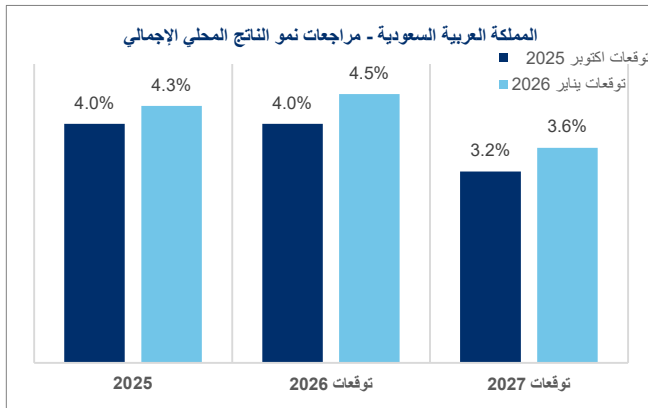
وفي منطقة اليورو، تم رفع توقعات النمو الاقتصادي للعام 2026 بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 1.3 في المائة، في حين ظلت التوقعات دون تغيير للعام 2027 عند نسبة 1.4 في المائة. ومن المنتظر أن يكون النمو في العام 2027 أقوى نسبياً، مدعوماً بزيادة الإنفاق العام، ولا سيما في ألمانيا، إلى جانب استمرار الأداء القوي لكلا من أيرلندا وإسبانيا. وتظل هذه التوقعات منسجمة إلى حد كبير مع تقديرات أكتوبر 2025، حيث يعكس النمو المعتدل استمرار التحديات الهيكلية. ومن المرجح أن يظهر الأثر الملموس للزيادة المخطط لها في الإنفاق الدفاعي خلال السنوات اللاحقة فقط، نظراً للالتزام بالوصول إلى المستويات المستهدفة تدريجياً حتى العام 2035. وعلى خلاف مناطق أخرى، تستفيد منطقة اليورو بدرجة أقل من موجة الاستثمارات المدفوعة بالتكنولوجيا في الآونة الأخيرة. كما سيواصل قطاع التصنيع مواجهة ضغوط ناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة عقب الصراع الروسي لأوكرانيا، فضلاً عن التأثيرات السلبية للضغوط الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لليورو مقابل عملات الدول التي تصدر منتجات مماثلة.

وأبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو اقتصاد المملكة المتحدة دون تغيير عند نسبة 1.3 في المائة للعام 2026 و نسبة 1.5 في المائة للعام 2027، بما يتسق مع تقديرات أكتوبر 2025. فالتضخم الذي ارتفع العام الماضي لأسباب منها التغييرات الاستثنائية التي طرأت على الأسعار الموجهة، من المتوقع أن يعود إلى مستواه المستهدف بنهاية العام 2026، نظراً لتباطؤ وتيرة نمو الأجور نتيجة لضعف سوق العمل. وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة والنامية، رفع الصندوق توقعاته للنمو في العام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 4.2 في المائة، قبل أن يجري مراجعة هبوطية طفيفة بمقدار 10 نقاط أساس لتوقعات العام 2027، والتي ينتظر أن تبلغ نسبة 4.1 في المائة.

وبالنسبة لمنطقة آسيا، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 4.5 في المائة في العام 2026، عقب تحقيق نمو بنسبة 5.0 في المائة في العام 2025. ويعزى هذا التحسن إلى خفض الرسوم الجمركية الأميركية على السلع الصينية في أعقاب الهدنة التجارية التي تم التوصل إليها في نوفمبر 2025، إلى جانب حزم التحفيز المخطط لها على مدى عامين. أما في العام 2027، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى نسبة 4.0 في المائة مع تزايد تأثير التحديات الهيكلية. وفيما يخص الهند، فقد تم رفع توقعات النمو للعام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 6.4 في المائة مقارنة بتقديرات أكتوبر 2025، على خلفية تحسن الأداء بوتيرة أقوى من المتوقع خلال الربع الثالث من العام 2025 والزخم القوي الذي شهده الاقتصاد في الربع الرابع من 2025. في المقابل، تم الإبقاء على توقعات النمو للعام 2027 دون تغيير، في ظل ضعف العوامل الدورية والعوامل المؤقتة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تم رفع توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2026 وبمقدار 30 نقطة أساس للعام 2027، لتصل إلى نسبة 3.9 في المائة ونسبة 4.0 في المائة، على التوالي. وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتوقع أن تتسارع وتيرة النمو من نسبة 3.7 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 3.9 في المائة في العام 2026 ونسبة 4.0 في المائة في العام 2027، نتيجة لزيادة إنتاج النفط، وقوة الطلب المحلي، واستمرار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يزداد معدل نمو الاقتصاد السعودي إلى نسبة 4.5 في المائة في العام 2026، في مراجعة تصاعدية قدرها 50 نقطة أساس، على أن يبلغ نسبة 3.6 في المائة في العام 2027، مما يعكس مراجعة إيجابية بمقدار 40 نقطة أساس. وبلاستناد إلى بيانات أسواق العقود الآجلة كما في 20 نوفمبر 2025، يتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط المفترض نحو 62.13 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026 و 62.17 دولار أمريكي للبرميل في العام 2027.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير يناير 2026

حجم التجارة العالمية

من المتوقع أن يتراجع نمو حجم التجارة العالمية من نسبة 4.1 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 2.6 في المائة في العام 2026، قبل أن يعاود الارتفاع إلى نسبة 3.1 في المائة في العام 2027. وتعكس هذه الديناميكيات أنماط تسريع وتيرة التجارة وتعديل التدفقات التجارية لمراعاة السياسات الجديدة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه على المدى المتوسط، من المتوقع أن تساهم حزم التدابير المالية التوسعية في الاقتصادات التي تسجل فوائض في حساباتها الجارية في تراجع الاختلالات العالمية. في مقابل ذلك، هناك طفرة

استثمارات الأعمال التي تقودها التكنولوجيا، والتي من المتوقع أن تستمر في جذب التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة حتى مع تراجعها. أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، فقد أبقى الصندوق على توقعاته لنمو التجارة عند نسبة 3.6 في المائة في العام 2026 و نسبة 4.4 في المائة في العام 2027، بما يتسق مع تقديرات أكتوبر 2025. في المقابل، تم رفع توقعات نمو التجارة في الاقتصادات المتقدمة بمقدار 40 نقطة أساس إلى نسبة 1.9 في المائة في العام 2026، كما شهدت توقعات العام 2027 مراجعة تصاعدية إضافية قدرها 20 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 2.4 في المائة.

التضخم

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم العالمي من نسبة 3.8 في المائة في العام 2026 إلى نسبة 2.4 في المائة في العام 2027. وتظل هذه التوقعات دون تغيير يذكر مقارنة بتقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025، مما يعكس استمرار تباطؤ الطلب وتراجع أسعار الطاقة. في المقابل، ما تزال ديناميكيات التضخم غير متجانسة بين الاقتصادات، مع استمرار التباين بين الولايات المتحدة ومعظم الاقتصادات الأخرى. ومع تلاشي الأثر التدريجي للرسوم الجمركية المرتفعة، يتوقع أن يعود التضخم الأساسي في الولايات المتحدة إلى المستوى المستهدف عند نسبة 2 في المائة في العام 2027، في حين يرجح أن تشهد كلا من أستراليا والنرويج استمرار التضخم في مستويات أعلى من المستهدفة لفترة أطول إلى حد ما.

وفي المملكة المتحدة، فالتضخم الذي ارتفع العام الماضي لأسباب منها التغييرات الاستثنائية التي طرأت على الأسعار الموجهة، من المتوقع أن يعود إلى مستواه المستهدف بنهاية العام 2026، نظراً لتباطؤ وتيرة نمو الأجور نتيجة لضعف سوق العمل. أما في اليابان، فمن المرجح أن يتراجع التضخم خلال العام 2026، على أن يتسق مع المستوى الرسمي المستهدف في العام 2027، في ظل انخفاض أسعار الغذاء والسلع الأساسية.

وفي منطقة اليورو، يتوقع أن يستقر معدل التضخم الكلي بالقرب من نسبة 2 في المائة، في حين يرجح أن يتراجع التضخم الأساسي تدريجياً ليصل إلى هذا المستوى بحلول العام 2027. أما في الصين، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم انطلاقاً من مستوياته المتدنية الحالية، في حين يتوقع في الهند أن يعود التضخم إلى مستويات قريبة من المستوى المستهدف، بعد التراجع الحاد الذي شهده في العام 2025 نتيجة انخفاض أسعار المواد الغذائية.

وما تزال مخاطر التطورات المعاكسة تهيمن على آفاق الاقتصاد العالمي. إذ يتركز قدر كبير من مرونة الأداء الاقتصادي في عدد محدود من القطاعات، ويعتمد إلى حد كبير على دعم السياسات، ما يجعله عرضة للصدمات المحتملة. وفي حال جاءت مكاسب الإنتاجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي دون التوقعات، فقد تتراجع الاستثمارات، وتتعرض أسواق الأسهم لعمليات التصحيح، ويتباطأ الاستهلاك، مع امتداد التداعيات إلى التجارة والأسواق المالية. وفي ذات الوقت، قد تؤدي عودة التوترات التجارية، بما في ذلك فرض الرسوم الجمركية أو القيود على المدخلات الأساسية، إلى اضطراب سلاسل الإمدادات وتعزيز الضغوط التضخمية، في حين يرجح أن يساهم تصاعد النزعة الحمائية في فرض المزيد من الضغوط على هوامش الأرباح.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست